عليه وبذلك يعلم ان قوله وهو الخ ليس بيانا للتاويل بل لما يؤول
اليه الكلام بعد التاويل مبني على قول اذ افاد العلامة التفتازاني ان
هذا التخصيص تحكم اذ الفرق الذي ذكره انما حاصل بين اسم
الجنس بمعنييه وبين علم الجنس كما لا يخفى كما ان علم الجنس كذلك
اي موضوع للماهية فالتشبيه بالنظر الى ذلك وليس المراد بقوله
كذلك انه موضوع للماهية من حيث هي كما يقتضيه ظاهر
التشبيه لفساده اذ هو مناف لما سياتي من ان المراد بالجنسية
عدم التقييد مطلقا اما اذا اريد بها عدم التقييد بالوحدة
المتقدمة فهي موجودة فيها ويبقى التشبيه على ظاهره صحيحا
بوجوه اي بذاته لا بامر خارج عنه كاللام لغير معين اي
لمجرد الذات بقطع النظر عن التعيين وان كان موجودا حال
الوضع وليس المراد انه موضوع للذات المقيدة بعدم التعين
حتى يكون عدم التعين معتبرا في مفهومه كما نبه على ذلك العصام
من تلك الحقيقة بيان لغير معين وهو جار على ما تقدم له
وفيه قصور كما علمت وهواي التعين معنى فيه اي معنى ثابت
في الموضوع له ووصف له به يتوصل الى وضع اللفظ للمعنى واشار
بذلك الى دفع ما يتوهم من ظاهر قوله وضع لغير معين بالالة
الما للتصوير وقوله من نحو اللام بيان للالة ودخل تحت نحو الاضافة
فانها كاللام في افادة التعيين فالتعيين جزء مفهوم على الجنس
اخرجه المولى عصام الدين بان هذا لابد له من دليل ولا دليل عليه
اقول وحينئذ فالاحسن في الفرق ما اشار اليه بعض المحققين وهو
ان اسم الجنس مثلا اذا استحضر الواضع الماهية في نفسه فان
وضع اللفظ لتلك الماهية الخارجية الحاضرة كان اللفظ علم جنس
وان وضعه للماهية الكلية التي تلك الماهية الحاضرة في النفس
فرد

فرد من افرادها كان اللفظ اسم جنس وهو فرق ظاهر حقيق
بالاعتماد عليه والميل اليه تامل وان علم الجنس الوالمحالوهرة
ان مكسورة معلوم اي بين القوم وكلامه بيهم اغنت عن ذكره
فكانه ذكر فيما سبق كما سبق الدال على مبنى الفرق اي مع ضميمة
ما هو معلوم مشهور كما عرفت لان مبنى الفرق اي ما يبنى عليه ذكر
معناها فما لا معنى اسم الجنس فقط كما هو واضح السابع
واواي الفرق المذكور صريحا استقلال المعنى اي في الموصول عدمه
اي عدم استقلال المعنى في الحرف وبيان كون الفرق المذكور هنا هو
الزاما من ذلك ان استقلال المعنى معناه عدم توقف فهم المعنى
على انضمام شيء اخر وهذا يلزمه ان معنى الموصول مبهم عند السامع يتعين
بمفهوم الصلة الذي هو معنى في الموصول لكن بواسطة انضمام امر
اخر معلوم مما سبق وهو ان الموصول لوضعه لشخصات وصفا
عاما يحتاج في افادته المعين من تلك المشخصات الى القرينة المرجحة
المعاني وان عدم استقلال المعنى معناه توقف فهم المعنى على انضمام
شيء اخر وهذا يلزمه ان الحرف لا يحصل معناه ولا يوجد الا بضميمة
شيء وهو المتعلق الذي هو في الحرف معنى فيه اي حاصل باعتبار
متعلقه كما سبق غير مرة عند السامع متعلق بمبهم او بما
بعده وهو لفظ يتعين فقدم عليه للاشارة الى ان التعيين
بمعنى فيه مقصور على السماع اذ المتكلم لا يتعين في نفسه
بالصلة بل لو جهل تعينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك لصح
ان تذكر الموصول معتمدا بهذه الصلة اذ الموصول هو موضوع
لما علمه المخاطب بالصلة كما افاده العصام بما هو معنى
فيه ليس المراد انه حاصل في الموصول وقائم به والا كان المراد

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)